جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية القانون

# الآليات الدولية لمجابهة ظاهرة التغيرات المناخية

بحث الطالب
مصطفى ميري كاظم عبيد
باشراف
م.م.وئام فاضل عبيد

2025م

# بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظيم

**سورة الاعراف : الاية 85**

# شكر وعرفان

**قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم )**

**( لا يشكر الله من لا يشكر الناس )**

**سجدت شكر وحمد لله عز وجل الذي لا الى الا هو الحمد وله الملك وهو على كل شي قدير الذي بنعمته امدنا بالقوة والصبر ويسر لنا درب العلم والمعرفة في اتمام هذا العمل المتواضع**

**نسجل كذلك شكرنا لاستاذتي الفاضل (م.م.وئام فاضل عبيد) التي اشرفت على هذا البحث ولم تبخل علينا بنصائحها وارشاداتها السديدة التي انارت دربنا وقومت طريقنا .**

# الاهداء

**اهدي هذا العمل المتواضع الى قدوتي ومن دعمني وشجعني للمضي قدما ولم يبخل عليه باي دعم مادي ومعنوي وحلمه في رؤيتي في اعلى المراتب**

## ابي العزيز الغالي حفظه الله

**الى قرت عيني ومهجة حياتي الى من سهر في الليالي لضمان راحتي الى من كانت دوما معي للتفاني وشمعة تنير دربي الى ملاكي في الحياة**

## امي الحبيبة حفظها الله

**الى رفيقا دربي وسندي في هذه الحياة الى من كانا دائما بجانبي**

## اخواني واخواتي الاعزاء حفظكم الله

**الى جميع افراد عائلتي وكل اصدقائي الى من مد لي بيد العون من قريب او من بعيد بانجاز هذا العمل**

# المحتويات


| ت | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | المقدمة | (2-1) |
| 2 | المبحث الاول : ماهية التغيرات المناخية | (6-3) |
| 3 | المبحث الثاني :الآليات الدولية لمافحة التغيرات المناخية | (15-6) |
| 4 | الخاتمة | (17-16) |
| 5 | قائمة المراجع | (20-18) |

## الملخص

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من كافة دول العالم والمنظمات الدولية بموضوع التغيرات المناخية التي أصبحت من أولويات أعمال الدول ومنظمة الأمم المتحدة وذلك عقب ما تبين بصورة علمية ثابتة ومتواتره بأن التغيرات المناخية استمرارها يهدد الوجود البشري كما أنه يهدد باختفاء أجزاء كبيرة من اليابسة فيالعديد من البلدان وبخاصة في السواحل المطلة على البحار والمحيطات ؛ ولما كانت مصر تتمتع بموقع جغرافي يتسم بالتميز والاتساع إلا أنها تعد أحد الدول التي تصيبها أضرار الـ تغيرات المناخية من أجل ذلك نجد أن المجتمع الدولي يسعي للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والوقوف علي أسس ثابته من أجل التكيف والمكافحة لكل ما يؤدي لتغير المناخ محليا وعالميا.


الكلمات الافتتاحية : السواحل والمتغيرات المناخية - التغيرات المناخية - القانون الدولي والتغيرات المناخية -التشريعات الداخلية والتغيرات المناخية - - التغيرات المناخية والمدن الساحلية – البيئة والمناخ –البيئة اختفاء السواحل

## المقدمة

إن القانون الدولي دائماً قواعده الشمولية وإطاره التنظيمي؛ في ظل سعي كافة الحكومات لمواجهة التغيرات المناخية والحد منها إذ تعد قضية تغير المناخ من أخطر التحديات التي تواجه بنى الإنسان، والتي نتجت عن ارتفاع درجة حرارة الكون كأثر لزيادة تركيزات بعض الغازات في الغلاف الجوي ومن أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينتج جراء حرق كافة أشكال الوقود الأحفوري وهي على وجه الحصر الفحم والبترول والغاز الطبيعي؛ الأمر الذي دعا المجتمع الدولي للعمل علي الحد من الانبعاثات والغازات الدفيئة لما لها آثارها الخطيرة علي البيئة والمناخ مما سينعكس علي المجتمع والأجيال القادمة حول إمكانية الانتفاع بثروات الكرة الأرضية، لذلك نجد أن مصطلح التغيرات المناخية بات متداولاً في كافة الأوساط والمجالات من أجل الحد منها في شتى الدول سواء الدول النامية أو المتقدمة بهدف منع التضح ية بمستقبل الأجيال القادمة .ولقد استمرت العديد من المناقشات والمفاوضات الدولية من أجل الاتفاق على ضرورة وجود آلية دولية تلزم كافة الدول الصناعية بالعمل على تخفيض انبعاثاتها من الغازات الضارة بنسب محددة عبر فترات زمنية يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات، وبدأت عملية مفاوضات متعددة الأطراف شارك فيها ممثلون عن ١٩٩٢ م دولة هم أعضاء الاتفاقية "اتفاقية كيوتو "التي وقعت عام ١٨٤ .

وهدفت المساعي الدولية في هذا الإطار إلي العمل نحو إيجاد آلية ملزمة قانوناً في إطار الأعراف المعمول بها في القانون الدولي .وانتهت المفاوضات عام١٩٩٧م في مدينة (كيوتو) اليابانية بالاتفاق على بروتوكول سمى (بروتوكول كيوتو) من خلاله اتفق المجتمع الدولي على الخفض الإلزامي لانبعاثات الاحتباس الحراري بنسب محددة لكل دولة صناعية

**أهمية الدراسة :-**

هذه الدراسة جاءت لتوضيح دور القانون الدولي والتشريعات الداخلية " الوطنية "في مواجهة التغيرات المناخية في ضوء المعاهدات والمؤتمرات الدولية والإعلانات الدولية التي تهدف إلى مواجهة التغيرات المناخية بما يعضد حقوق الإنسان وحماية المناخ كثوابت قانونية دولية عامة.

وعما إذا كانت المعاهدات والمواثيق والمؤتمرات الدولية قد تعرضت بصورة مباشرة لمواجهة التغيرات المناخية أم أنها نتاج دعوات ومؤتمرات دولية ذات طابع عرفي دولي وهل له إلزامية أم لا.

- **إشكالية الدراسة -:**

يثير البحث بيان أهم المشكلات القانونية الدولية والداخلية "الوطنية "التي تستهدف مواجهة التغيرات المناخية والقواعد والصكوك الدولية والتشريعات الداخلية التي يتم الاستناد إليها من أجل مواجهة التغيرات المناخية ؛ وعما إذا كانت قواعد القانون الدولي قواعد ثابتة واضحة أم قواعد عرفية وهل هي ملزمة أم لا ؟ وهل سيتم إرساء قاعدة أو مبدأ دولي جديد ينضم إلى مجموعة القواعد والمبادئ العامة للقانون الدولي يطلق عليه مبدأ البيئة النظيفة ومكافحة التغيرات المناخية ؟ وهل حال الاستقرار عليه كأحد المبادئ الثابتة دولياً سوف يعد ناسخاً لما يتعارض معه من قواعد القانون الدولي.

**منهجية الدراسة :-**

سوف يتم الاستعانة في هذه الدراسة بمناهج البحث الآتية:

- المنهج التاريخي: عبر استعراض وبيان مفهوم التغيرات المناخية عبر الحقب الزمنية المختلفة وصولاً لما استقر عليه المجتمع الدولي بشأنها في الوقت الحالي.
- المنهج التحليلي وذلك للوقوف على مختلف الجهود الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي وأبعادها سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. وعما إذا كانت مصادر عرفية أم تستند إلى أسس دولية ثابتة.
- المنهج التطبيقي: من خلال بيان الدور الداخلي" الوطني" من أجل مواجهة التغيرات المناخية .
- خطة الدراسة : سوف نقسم الدراسة إلى مبحث تمهيدي ومبحثين على النحو التالي:

*المبحث التمهيدي: مفهوم التغيرات المناخية أسبابها وآثارها.

- المطلب الأول: المفهوم القانوني للتغيرات المناخية وأسبابها .
- المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية

*المبحث الأول: الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية .

- المطلب الأول : المؤتمرات الدولية الرامية لمواجهة التغيرات المناخية . المطلب الثاني: المعاهدات والمواثيق الدولية الهادفة لمواجهة التغيرات المناخية .

**وعليه ستكون خطة البحث على الوجه الاتي :-**

**المبحث الاول :- ماهية التغيرات المناخية**

**المطلب الاول :-مفهوم التغيرات المناخية واهمية التعاون الدولي**

**المطلب الثاني :-الاطار القانوني الدولي**

**المبحث الثاني :- الاليات الدولية لمكافحة التغيرات المناخية**

**المطلب الاول :- اهم الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية**

**المطلب الثاني :-دور المنظمات الدولية الاخرى**

**المبحث الاول**

**ماهية التغيرات المناخية**

التغيرات المناخية هي التحولات طويلة الأمد في انماط الطقس ودرجات الحرارة على سطح الارض ، والتي تنتج عن عوامل طبيعية وبشرية .وتعتبر هذه الظاهرة من اكثر القضايا البيئية خطورة في العصر الحديث ، نظراً لتاثيراتها الواسعة على النظم البيئية ، الاقتصاد ، والصحة العامة .

**عليه سيتم تناول ذلك في مطلبين**

**المطلب الاول / مفهوم التغيرات المناخية واهمية التعاون الدولي**

**المطلب الثاني / الاطار القانوني الدولي**

**المطلب الاول**

يشير مصطلح "التغيرات المناخية " الى اي تغير ملحوظ ومستمر في المناخ على مدار فترة طويلة ، تمتد لعقود او قرون .ويتجلى هذا التغير في ارتفاع درجات الحرارة العالمية ، تغير انماط الامطار، وزيادة تكرار الظواهر الجوية المتطرفة مثل الاعاصير والجفاف والفيضانات .

**اسباب التغيرات المناخية**

**يمكن تصنيف اسباب التغيرات المناخية الى طبيعية وبشرية[1] :**

**1-الاسباب الطبيعية**

- التغيرات في الاشعاع الشمسي : تؤثر التغيرات في نشاط الشمس على درجات الحرارة العالمية .
- الثورات البركانية : تطلق البراكين كميات كبيرة من الغازات والجسيمات التي قد تبرد او تسخن الغلاف الجوي .
- التيارات المحيطية : تؤثر في توزيع الحرارة عبر المحيطات ، مما يغير انماط المناخ.
- التغيرات في مدار الارض ( دورات ميلانكوفيتش ): تؤثر في كمية الاشعاع الشمسي التي تصل الى الارض ، مما يؤدي الى دورات طبيعية من التبريد والاحترار .

**2-الاسباب البشرية[2]**

- انبعاثات الغازات الدفيئة : الناتجة عن حرق الوقود الاحفوري ( الفحم ، النفط ، الغاز الطبيعي ) ، مما يزيد من تركيز ثاني اكسيد الكربون ( $CO_2$ ) والميثان ( $CH_4$ ) واكسيد النيتروز ( $N_2O$ ) .
- ازالة الغابات : يؤدي قطع الاشجار الى انخفاض امتصاص ثاني اكسيد الكاربون مما يزيد من الاحتباس الحراري .
- التلوث الصناعي والزراعي : استخدام الاسمدة وانتاج النفايات الصناعية يزيد من انبعاثات الغازات الدفيئة .

---

(1) د.حصة عبدالعزيز المبارك وزكية راضي الحاجي ، تحليل اثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الافقية في محافظة الاحصاء "دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشغار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية "المجلة العربية للدراسات الجغرافية ،ع2)ابريل 2019م ص73

- التوسع العمراني :يساهم في زيادة الاستهلاك الطاقي والضغط على الموارد الطبيعية .

**اثار التغيرات المناخية**

**تؤثر التغيرات المناخية على جميع جوانب الحياة على الارض ، وتشمل اثارها :**

1. ارتفاع درجات الحرارة العالمية :يؤدي الى موجات حر شديدة تؤثر على صحة الانسان والزراعة .
2. ارتفاع مستوى سطح البحر : بسبب ذوبان الجليد القطبي ، مما يهدد المدن الساحلية والجزر بالغرق .
3. زيادة الظواهر الجوية المتطرفة: مثل الاعاصير، الفيضانات،الجفاف، وحرائق الغابات.
4. التاثير على التنوع البيولوجي : يسبب فقدان الموائل الطبيعية وانقراض بعض الانواع.
5. تاثيرات على الأمن الغذائي والمائي : تؤدي الى انخفاض انتاج المحاصيل الزراعية وزيادة ندرة المياه [1].

وعليه فتعد التغيرات المناخية مشكلة عالمية تتطلب استجابة دولية متكاملة ، تشمل تقليل الانبعاثات ، التحول الى الطاقة المتجددة ، وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية

### 1. 1 تعريف التغيرات المناخية [2]

التغيرات المناخية تعني التحولات طويلة الامد في درجات الحرارة وأنماط الطقس ، والتي تعود الى عوامل طبيعية وبشرية ، مثل انبعاثات الغازات الدفيئة .

### 2. 1 أسباب التغيرات المناخية

- الانشطة الصناعية واحراق الوقود الأحفوري
- ازالة الغابات
- الانشطة الزراعية غير المستدامة
- ارتفاع مستويات ثاني اكسيد الكربون والميثان

### 3. 1 آثار التغيرات المناخية[3]

- ارتفاع درجات الحرارة
- زيادة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات والاعاصير
- ارتفاع مستوى سطح البحر
- تاثيرات على الأمن الغذائي والمائي
- تهديد التنوع البيولوجي

(1) نيرمين السعدني ، برتوكول كيوتو وازمة تغير المناخ ، مجلة السياسة الدولية العدد 145 جويلية 2001م صـ 215

(2) د.ندى عاشور عبدالظاهر ، التغيرات المناخية وآثارها على مصر ،مجلة اسيوط للدراسات البيئية مصر ، ع:( 41) يناير 2015م صـ3

(3) د/نيرمين السعدني ، المرجع السابق برتوكول كيوتو وازمة تغير المناخ صـ3

**المطلب الثاني**

**الاطار القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية**

نظراً للطابع العالمي لظاهرة التغيرات المناخية ، فقد تطلبت استجابة قانونية دولية قائمة على الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف الى الحد من الانبعاثات وتعزيز التكيف مع آثار التغيرات المناخية .يتكون الاطار القانوني الدولي من مجموعة من الاتفاقيات ، البروتوكولات ، والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة .

**أولاً : الاتفاقيات الدولية الرئيسية[1]**

**1.اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ( 1992 – ( UNFCCC )**

- تعد الاطار الاساسي للتعاون الدولي في مجال المناخ .
- تهدف الى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي .
- تؤكد على مبدأ " المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة " حيث تتحمل الدول المتقدمة مسؤولية أكبر في خفض الانبعاثات .

**2.بروتوكول كيوتو – 1997**

- الزام الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها وفق نسب محددة خلال الفترة 2008-2012
- وضع آليات مرنة مثل :

1- آلية التنمية النظيفة ( CDM ) : تسمح للدول الصناعية بتنفيذ مشاريع بيئية في الدول النامية مقابل تخفيض الانبعاثات .

2- تجارة الانبعاثات : تمكن الدول من بيع فائض تخفيضاتها من الانبعاثات الى دول اخرى

3- آلية التنفيذ المشترك (jl) : تسمح للدول الصناعية بتنفيذ مشاريع بيئية في دول صناعية اخرى .

- انسحبت منه بعض الدول ، مثل الولايات المتحدة ، بحجة تاثيره السلبي على الاقتصاد

**3.اتفاق باريس للمناخ – 2015**

- أول اتفاق عالمي ملزم قانونيا يشمل جميع الدول وليس فقط الدول الصناعية .
- يهدف الى :
- الحد من ارتفاع درجات الحرارة الى أقل من 2 درجة مئوية ، مع السعي الى عدم تجاوز 1.5 درجة مئوية .
- تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية مع خلال دعم الدول النامية .

---

(1) د/سهير ابراهيم ، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، مرجع سابق صـ527 وما بعدها

(2) د/بشير جمعة عبدالجبار الكبيسي ، الحد من تغير المناخ باستخدام الآليات المرنة التي نص عليها برتوكول كيوتو 1998م،جامعة الانبار ، كلية القانون ، الفلوجة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول

(3) تغير المناخ الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: un.org/ar/sections/issues depth/climate-change/in- تاريخ الاطلاع: ١/١١/٢٠٢٢م. وقع على الاتفاقية ١٧٥ من قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في يوم واحد وكان ذلك

- تقديم مساهمات وطنية محددة(NDCs ) تقوم كل دولة بتحديثها كل 5 سنوات .
- زيادة التمويل المناخي ، حيث تعهدت الدول المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار سنوياً للدول النامية .

**1. 2 الاتفاقيات الدولية**

- اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ( 1992 – ( UNFCCC )
- الاطار العام للتعاون الدولي لمواجهة التغيرات المناخية .
- بروتوكول كيوتو 1997 .
- التزام الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها .
- آليات مرنة مثل تجارة الانبعاثات وآلية التنمية النظيفة .
- اتفاق باريس 2015
- التزام الدول بالحد من ارتفاع درجة الحرارة الى اقل من 2 درجة مئوية .
- تقديم مساهمات وطنية محددة (NDCs ).

**المبحث الثاني**

**الآليات الدولية لمكافحة التغيرات المناخية**

نظراً للطبيعة العالمية لظاهرة التغيرات المناخية ، فقد تطلبت استجابة دولية متعددة الابعاد من خلال آليات قانونية ، مالية ، وتكنولوجية تهدف الى الحد من الانبعاثات والتكيف مع آثار التغير المناخي . تتنوع هذه الآليات بين اتفاقيات دولية ، برامج تمويل ، وتقنيات مستدامة تنفذ عبر تعاون مشترك بين الدول والمؤسسات الدولية .

**عليه سيكون هذا المبحث بمطلبين**

**المطلب الاول :- الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية**

**المطلب الثاني :- دور المنظمات الدولية الاخرى**

**المطلب الاول :- الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية [1]**

أن قضية تغير واختلاف المناخ لم تظهر على الساحة الدولية إلا منذ عقود على مستوى الدول – قليلة، ومع ذلك فإن حصولها على هذا القدر الهائل من الاهتمام يعني أن الجميع يعرفون ما لهذه الظواهر من –والأقاليم بل وعلى مستوى العالم بأسره خطورة على الأحوال المعيشية لكافة سكان الكرة الأرضية في الحاضر والمستقبل ؛ إلا أن التفاوت الكبير بين درجة تعرض كل دولة لل مخاطر الناجمة عن تغير المناخ أدى إلى وجود قدر كبير من المعرفة لدى الدول التي تتعرض لمخاطر أكبر، بينما تكون دراية الشعوب التي تقع تحت طائلة هذه المخاطر ولا تتعرض لها بنفس القدر أقل من الدول الأخرى.

ففي الوقت الذي تطالب فيه الدول الغنية جميع دول العالم بالالتزام بخفض المعدلات الحالية لاستخدام الطاقة - تدفع الدول الفقيرة والنامية بأن احتياجاتها للطاقة متزايدة .لأن الاستهلاك الحالي ضعيف بكل المقاييس، ولا يمكن أن يُقارن بما تستهلكه الدول الغنية خصوصاً إذا كانت المقارنة بالنسبة لنصيب الفرد من هذه الطاقة ؛ ومن هذا المنطلق فإن تعامل الدول مع قضية تغير المناخ لا يمكن أن يكون بشكل منفرد، بل إنه من الضروري أن يحدث نوعاً من التشبيك بين معارف الدول ذات المشاكل المتشابهة بغرض تعرف كل منها على مشاكل الدول الأخرى، وكيف يمكن أن تتعامل مع هذه المشاكل عند حدوثها، ويأتي بعد ذلك تبادل المعلومات على مستوى الشبكة الإقليمية، ثم الانتقال إلى اتصال الشبكات الإقليمية المختلفة مع بعضها مما يصل بالمعرفة إلى كافة أنحاء الكرة الأرضية وأركانها المواجهة التي تم ترجمتها عبر مواثيق واتفاقات دولية ملزمة لأطرافها.

وانطلاقاً من حقيقة التحديات التي باتت تفرضها مشكلة تغير المناخ، والتداعيات التي أحدثتها على مختلف الأنظمة البيئية، أثيرت نزعة لدى المجتمع الدولي لبحث هذه القضية من خلال عقد العديد من المؤتمرات، كان أولها المؤتمر العالمي عن المناخ في جنيف عام ١٩٤٩م، وما أسفرت عنه من اتفاقيات ومعاهدات، دعت إلى مواجهة هذه الظاهرة ضماناً لمستقبل مستدام.
فلقد ساهمت منظمة الأمم المتحدة في التأسيس القانوني للتصدي لظاهرة تغير المناخ على المستوى الدولي .كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق با ريس كما ساهمت في تحقيق الاستجابة لظاهرة تغير المناخ من خلال المكاتب والوكالات والبرامج منها :مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ( الهابيتات ).المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها.

**أولاً :اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1):**
تهدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى تثبيت مستوى تركز انبعاثات الغازات الدفيئة عند درجة معينة، بما يحول دون التدخل البشري في النظام المناخي .كما أن النظام الدولي استند إلى بعض القواعد الصريحة والضمنية للحد من مستويات الانبعاث والتي أصبحت أساساً له .وتتضمن أبرز تلك القواعد مبدأ "المسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات المرتبطة بها " ، و"مبدأ الحيطة " الذي تلتزم الدول بموجبه بمسؤولية
استباق العوامل المسببة لتغير المناخ ومنعها أوالتخفيف منها ومن آثارها الضارة، حتى في ظل غياب التيقن العلمي الكامل لهذه الظاهرة.
توفر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للدول الأعضاء البيانات الكاملة والدورية التي تسجلها ، وذلك باعتبار عام ١٩٩٠ م بمثابة سنة الأساس لتلك الجداول حول مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة

[1] **د/ انجي احمد عبدالغني مصطفي ، الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، المجلد 4 ، العدد 3 يوليو 2019 صـ157**

.فقد تمت ترجمة المبادئ التي تتضمنها الاتفاقية الاطارية في عام 1997م في إعلان بروتوكول كيوتو لكي تصبح التزامات قانونية مقيدة، وإلى جانب التركيز على مسألة الحد من الانبعاثات تسعى هذه الاتفاقية الإطارية أيضاً إلى دعم الدول النامية لتنفيذ عمليات التكيف من خلال آليات التمويل المتخصصة . بما في ذلك الصندوق الخاص بتغير المناخ، وصندوق أقل البلدان نمواً .وصندوق التكيف

تعد أسرة الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية التي تهدف إلى إنقاذ كوكبنا، ففي عام 1990 أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ( 4/212)بعقد مفاوضات رسمية حول إصدار اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ من خلال اللجنة الحكومية للمفاوضات، وفي عام 1991 م عقدت اللجنة أول اجتماعاتها لدراسة المشكلة، ولكن واجهتها عدد من العقبات أمام إبراز الاتفاقية والمتمثلة في التالي [1]

- النتائج العلمية بشأن تأثيرات الغازات الدفيئة على المناخ العالمي ما زالت غير  مؤكدة.
- الآثار الاقتصادية المترتبة على عقد تلك الاتفاقية، والتي تتعلق بالتكلفة التي ستتحملها الدول لإحداث التغييرات المطلوبة في القطاع الصناعي للحد من الانبعاثات.
- عدم وجود عناية كافية آنذاك من قبل الرأي العام العالمي بهذه القضية
- مطالبة الكثير من الدول النامية والتي لديها الاستعداد للموافقة على الاتفاقية، بضرورة توفير المواد اللازمة لها لتسهيل انتقال التكنولوجيا لمساعدتها في تحمل الأعباء اللازمة في مثل هذه الاتفاقية ؛ ثم في عام 1992 م ومن خلال "قمة الارض " أنتجت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كخطوة أولى في التصدي لمشكلة تغير المناخ، واليوم تتمتع هذه الاتفاقية بعضوية شبه عالمية، وصدقت 197 دولة على الاتفاقية وهي طرفاً فيها، إن الهدف النهائي للاتفاقية هو منع التدخل البشري "الخطير "في النظام المناخي، الاتفاقية عبارة عن وثيقة إطارية تم تعزيزها وتحديثها بموجب اتفاقيات لاحقة، بما في ذلك بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ واتفاقية باريس لعام٢٠١٥م

وفي هذه الاتفاقية توافقت الأمم على "تثبيت مستويات تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي "لمنع التأثيرات الخطيرة الناجمة عن النشاط البشري على النظام المناخي ، هنالك اليوم 197 دولة موقعة كطرف مشارك في الاتفاقية، وينعقد في كل عام ، منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1994م مؤتمرٌ جامع يضم كل الأطراف الموقعة ويسمى "مؤتمر الأطرا ف " تناقش فيه خطوات العمل القادمة؛ وقد انعقد منه حتى الآن 24 مؤتمرا ، اخرهم " مؤتمر الاطراف 24" ويعتبر هذا المؤتمر الأخير هاماً في قضية تغير المناخ، حيث يمثل الموعد النهائي الذي وافقت عليه

الأطراف الموقعة فيإتفاقية باريس، من أجل اعتماد برنامج عمل لتنفيذ التزامات باريس، وهذا يتطلب عنصراً شديد الأهمية ألا وهو الثقة بين جميع البلدان

(١) **المدن وظاهرة تغير المناخ: توجهات السياسات العامة التقرير العالمي المستوطنات البشرية لعام ٢٠١١م، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموقع الإلكتروني: http://www.unhabitat.org/grhs/2011، ص٦**

**ثانياً :بروتوكول كيوتو(1):**

دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بتاريخ 16 فبراير 2005م والذي تضمن قواعد أساسية تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف الذي عقد عام 2001 م في بون- مراكش .تلتزم الدول المتقدمة بموجبه بخفض المستوى الإجمالي لانبعاثاتها من الغازات الدفينة 5 %على الأقل بحيث تصبح ما دون المستويات المسجلة في عام 1990م وذلك خلال فترة الالتزام الممتدة ما بين الأعوام ٢٠٠8م –٢٠12م في هذا السياق تعد الولايات المتحدة المساهم الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة انبعاث تقدر 25 % من نسبة الانبعاث العالمية

فنجد أن بروتوكول كيوتو يمكن الأطراف من خفض الانبعاثات من خلال وضع ثلاث آليات مرنة وهي " :آليات التنمية النظيفة "، و"آلية التنفيذ المشترك "، و"آلية تبادل شهادات خفض الانبعاثات ."وبخاصة أنه في الوقت الحاضر العديد من الشكوك إزاء قدرة المجتمع الدولي إلى التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم لكي يحل محل بروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢ م، حيث أن الإخفاق في ذلك قد يؤدي إلى نشوء المزيد من التشرذم في الإطار الدولي المعني بإدارة ظاهرة تغير المناخ (1)

إن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (1992 م ) تتضمن عدداً من المبادئ والتعهدات أكثر منها التزامات، لذلك أُلحقت بالاتفاقية بروتوكول يتضمن التزامات أكثر تحديداً وإلزامية، ، ومن ثم، فبحلول عام 1995 م بدأت البلدان مفاوضات من اجل تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وفي عام 1997م عمدت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالتوقيع على بروتوكول كيوتو ، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في عام 2005 وذلك بعد إكمال الشرطين اللازمين، واللذين يتمثلان في تصديق (55) دولة على البروتوكول وعلى ان يكون من ضمنهم دول متقدمة تمثل نسبة انبعاثها من الغازات 55% من اجمالي الغازات المنبعثة في العالم أما الآن فيضم بروتوكول كيوتو١٩٢ طرفاً (أي دولة) في حين تضم اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ 197 طرفا كما ذكر سلفا

وقانونياً يلزم بروتوكول كيوتو الأطراف من البلدان المتقدمة بأهداف خفض الانبعاثات (الغازات الدفيئة ) والحد منها، وبصورة جماعية بمقدار 5% على الاقل على أن يتم التخفيض بنسب مختلفة وخلال فترة الالتزام الأولى للبروتوكول من بين أعوام (2008م : 2012م ) في حين حددت فترة الالتزام الثانية في1 يناير 2013م ومقرر نهايتها في عام 2020 م ، ولقد حدد البروتوكول الغازات التي يشملها الخفض وهي تتمثل في (6) غازات وهم ثاني أكسيد الكربون ( $CO_2$)، وغاز الميثان ($CH_4$ )وغاز أكسيد النيتروز( $N_2O$)، والمركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية(HFCs)، والمركبات الكربونية الفلورية المشبعة(PFCs)، وسادس فلوريد الكبريت($SF_6$)، مع اختلاف نسب خفض هذه الغازات بين الدول، وبالتحديد بين الدول المتقدمة والدول النامية

**(1) د/ انجي احمد عبدالغني مصطفي ، المرجع السابق صـ159**

**(2) تغير المناخ الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة:un.org/ar/sections/issues/climate-change/in depth/**

**تاريخ الاطلاع: ٥/١١/٢٠٢٢ م في عام ٢٠٠١م الولايات المتحدة تسحب دعمها للبروتوكول بحجة أن تكاليفه الاقتصادية أكبر بكثير من المنافع التي قد تتمخض عنه . وتطالب كذلك بضرورة إجبار البلدان النامية الكبيرة كالصين والهند على تخفيض انبعاثاتها هي الأخرى إلا أنه نظراً لإطلاق الولايات المتحد نحو ربع كميات غازات الدفينة في العالم يخشى الكثيرون أنه من دون امتثال الولايات المتحدة سيكون تأثير بروتوكول كيوتو ضئيلاً في تخفيض انبعاث هذه الغازات كذلك، سحبت استراليا دعمها للبروتوكول في العام التالي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي ويكيبيديا. https://ar.wikipedia.org**

## ثالثاً :اتفاقية باريس [1]:

لقد احتضنت فرنسا مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين للتغير المناخي في ضاحية باريس الشمالية لوبورجيه على مدى أسبوعين( ٣٠تشرين الثاني /نوفمبر-12 كانون الاول / ديسمبر 2015 م ) .وانتهت أعمال هذا المؤتمر بتبني وثيقة عرفت باتفاق باريس الذي وصف بـ "التاريخي "وبـ "غير المسبوق."

تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين "، قياساً على عصر ما قبل الثورة الصناعية، وبـ "متابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1,5 درجة مئوية " وهذا يفرض تقليصاً شديداً لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات .وتؤكد عدة دول، وخصوصاً الواقعة على جزر والمهددة بارتفاع مستوى البحر، إنها ستصبح في خطر في حال تجاوز ارتفاع حرارة الأرض 1,5 درجة مئوية.

وتعد آلية المراجعة أحد أهم إجراءات الاتفاق من خلال مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية .وستجري أول مراجعة إجبارية في العام 2025 م، ويتعين أن تشهد المراجعات التالية "إحراز تقدم " وفي العام 2018م تجري الدول الـ 195 الموقع إعلان باريس أول تقييم لأنشطتها الجماعية وستدعى في العام 2020م على الأرجح لمراجعة مساهماتها

كما أنه يتعين أن تكون الدول المتقدمة "في الطليعة في مستوى اعتماد أهداف خفض الانبعاثات، في حين يتعين على الدول النامية "مواصلة تحسين جهودها "في التصدي للاحتباس الحراري "في ضوء أوضاعها الوطنية."

كانت قمة باريس حول التغيرات المناخية بالدرجة الأولى مناسبة لتحديد المشكلات البيئية والمناخية التي سيواجهها العالم على المدى المتوسط لا لإيجاد حلول فورية لها، إذ لا توجد حلول سحرية أو فورية لمسألة تغير المناخ، وبخاصة أن المسؤولة عن التغيرات المناخية لا تتعلق فقط بالعامل الإنساني كما يتجلى ذلك من خلال التقلبات الكبرى عبر التاريخ ...وكانت مناسبة تاريخية أيضاً لتعميق الوعي العام بمركزية الدفاع عن البيئة على مستوى الدول والمجتمعات المدنية والتركيز على أن الحفاظ على المناخ والبيئة لم يعد ترفاً فكرياً بل يمس كل جوانب الحياة الحديثة صحياً واجتماعياً واقتصادياً وجيوسياسياً، فجروب الغد ستكون حروب على الموارد الطبيعية، من موارد مائية وطاقة بالدرجة الأولى.

توصل الأطراف في باريس عام 2015م إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية هي اتفاقية تاريخية لمكافحة تغير المناخ لتسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون، استند اتفاق باريس إلى الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ .ولأول مرة تتوافق جميع الدول بخصوص قضية مشتركة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع أثاره عن طريق بذل جهود طموحه مع تعزيز الدعم لمساعدة البلدان النامية على القيام بذلك.

---

**(1) تغير المناخ الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة:un.org/ar/sections/issues/ - depth/climate-change/in**

**تاريخ الاطلاع: 2022/10/25م ايضا اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ، الامم المتحدة 1992 م .**

نجد أن الهدف الرئيسي لاتفاق باريس قائم على تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عن طريق الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين مما أدي إلي توصل الأطراف في المؤتمر ال 21 للاطراف في باريس عام 2015م الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية إلى اتفاقية تاريخية لمكافحة تغير المناخ، وتسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون، ألا وهي اتفاقية باريس لعام 2015م بشأن تغيرالمناخ، حيث إنه لأول مرة تُجلب جميع الدول إلى قضية مشتركة للقيام ببذل جهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، مع تعزيز الدعم لمساعدة البلدان النامية على القيام بذلك، وعلى هذا النحو، فإنه يرسم مساراً جديداً في جهود المناخ العالمي

فيعد الهدف الرئيسي لاتفاق باريس هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغيرالمناخ عن طريق الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية هذا القرن أيضاً إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد

من ارتفاع درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك إلى ١,٥ درجة مئوية، ولذلك فقد تضمن الاتفاق عدد من الالتزامات التي يتطلب من الدول الموقعة على الاتفاقية الالتزام بها وذلك على النحو التالي (١):

1) الالتزام بالحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من حد الدرجتين المنويتين، وكذلك مواصلة ومتابعة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة بنسبة 1.5 درجة مئوية.

(٢) الالتزام بزيادة التمويل للعمل المناخي بما في ذلك الهدف السنوي البالغ ١٠٠ مليار دولار تقدمها الدول المانحة للبلدان منخفضة الدخل.

(3) وضع خطط عمل وطنية للمناخ بحلول عام ٢٠٢٠م، بما في ذلك أهداف العمل المناخي التي تحددها الدول وتقطع على نفسها الالتزام بتحقيقها.

) حماية النظم الإيكولوجية المفيدة، بما في ذلك الغابات، التي تمتص غازات الاحتباس الحراري.

(٥) تعزيز القدرة على تحمل التغير المناخي والحد من التعرض له.

(٦) إتمام برنامج عمل لتنفيذ الاتفاق الذي تم في عام ٢٠١٨م.

وبرغم تلك الالتزامات الشديدة على الدول الأطراف، إلا إنه لاقى قبولاً دولياً كبيراً حيث إنه في مناسبة "يوم الأرض" الذي أحتفل به في ٢٢ أبريل ٢٠١٦م، وقع ١٧٥ زعيماً من قادة العالم اتفاقية باريس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث
كان هذا أكبر عدد من البلدان توقع على اتفاق دولي في يوم واحد من أي وقت مضى حتى الآن، وهناك الآن ١٨٤ دولة قد صدقت على اتفاقية باريس وقد دخلت حيز النفاذ في نوفمبر ٢٠١٦م

**رابعا: مؤتمر القمة المعني بالمناخ ٢٠١٩ [1] :**

عقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩م لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني كان من بين اهتمامات القمة المتعددة معضلة المناخ،

---

**(1) د/ سهير ابراهيم ، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، مرجع سابق صـ527 وما بعدها**

حيث ركزت على القطاعات الرئيسة التي بإمكانها أن تحدث الفرق كالصناعات الثقيلة. والحلول القائمة على الطبيعة، والمدن والطاقة والمرونة، وتمويل العمل المناخي.
ولتقييم التقدم المحرز في هذا المجال قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش في نهاية القمة أن المجتمع الدولي ما زال بحاجة إلى الدعم من كافة المؤسسات المالية. العامة والخاصة. وأنه يجب الاعتماد على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر "
من خلال الأحداث ما زال العالم منقسم فيما يخص بالالتزامات وخصوصاً الدول الكبرى التي بينها صراعات وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تملصت من التزاماتها اتجاه الاجترار العالمي

**خامسا:- الهيئات الدولية المعنية بتغير المناخ:**

شارك بشكل رئيسي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في العديد من المبادرات الدولية والوطنية المعنية بتغير المناخ، إلى جانب غيرها من التدخلات والحملات الأخرى والتي توجه عن طريق برامج أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها.

**سادسا:- الفريق الحكومي الدولي للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (IPCC):**

تم تعيين الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوفير مصدر موضوعي للمعلومات العلمية، وفي عام ٢٠١٣م أصدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التقرير الخامس الذي توصل إلى نتيجة قاطعة إلى أن تغير المناخ هو حقيقة واقعة وإن الأنشطة البشرية هي السبب الرئيس لذلك من خلال البحث في علم تغير المناخ من بين التقارير التي أصدرها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التقرير الخامس الذي تضمن تقييماً شاملاً حول ارتفاع مستوى سطح البحر وأسبابه على مدى الفترات القليلة الماضية وتقدير أيضاً انبعاثات $CO_2$ المتراكمة منذ عصر ما قبل الصناعة.
توصل التقرير إلى ثلاث استنتاجات هي:
(1) احترار النظام المناخي واقع لا شك فيه ويجب الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية؛
(٢) التأثير على النظام المناخي البشري المنشأ؛

(3) الحد من ظاهرة تغير المناخ سوف يتطلب تخفيضات جوهرية ومستدامة لانبعاثات الغازات الدفينة وهذا يتطلب تحولات سريعة وبعيدة المدى في الأرض والطاقة والصناعة والمباني والنقل والمدن[1].

**سابعا:- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDAR)**

عقد المؤتمر العالمي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في كوبي، اليابان، في عام ٢٠٠٥م للاستجابة للدعوات المتزايدة من جانب الوكالات الدولية للتنمية والإغاثة إلى وضع تحديد واضح لمكونات الحد من مخاطر الكوارث ومؤشرات التقدم المحرز في بناء القدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، اعتمد المؤتمر إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥م ٢٠١٥ ، كأول إطار مقبول دولياً للحد من مخاطر الكوارث.

---

**(1) د/ بشير جمعة عبدالجبار الكبيسي ، الحد من تغير المناخ باسخدام الآليات المرنة التي نص عليها برتوكول كيوتو 1998م ، جامعة الانبار ، كلية القانون ، الفلوجة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول**

تمكن إطار عمل هوغو من تغيير مفاهيم الأسرة الدولية عبر التركيز على بناء القدرة على الصمود للتخفيف من آثار الكوارث التي لا مفر منها وكذلك على التأهب للكوارث.

كما أفضى عقد المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في سنداي، اليابان، في عام ٢٠١٥م إلى اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر محل إطار عمل هيوغو واتفاق باريس، اللذان يحددان الأهداف والغايات التي يمكن أن تعالج التحديات الحالية المتعلقة بالكوارث والمناخ

**ثامنا:- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية**

تعد منظمة صوت منظومة الأمم المتحدة في الطقس المناخ والمياه، تضم 191 دولة وأقاليم تابعة لها للعمل معاً لتعزيز القدرات والظروف الجوية والمناخية والهيدرولوجية والبينية والخدمات البحرية. فهم يفعلون ذلك من خلال مشاركة الملاحظات والبيانات، والتعاون في مجال البحث. وبهذه الطريقة، تسهم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إسهاماً كبيراً في الأمن البشري والرفاه والتنمية المستدامة. كما تلتزم بالعمل مع الشركاء على تعزيز المدن الآمنة والصحبة والمرنة من خلال تطوير الأرصاد الجوية الحضرية المتكاملة والبيئة والمناخ والخدمات، والهدف من ذلك هو توفير خدمات حضرية تلبي الاحتياجات المحددة للمدن من خلال الجمع بين شبكات المراقبة الكثيفة، والتنبؤات العالية الدقة ونظم الإنذار المبكر، وخطط إدارة الكوارث، وخدمات المناخ ويتعين على صناع القرار أن يأخذوا بهذا النهج الذي يمد المدن بالأدوات التي تحتاج إليها للحد من الانبعاثات، وبناء مجتمعات مزدهرة ومرنة

هاته الأدوات القانونية مكنت المدن من تبني استراتيجيات إما للحيلولة دون وقوع الكوارث أو التخفيف من حدتها والتأهب للمعافاة منها.

**المطلب الثاني :- دور المنظمات الدولية الاخرى**

١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

• يعد الجهة البيئية الرئيسية في الأمم المتحدة، ويقود الجهود العالمية لحماية البيئة والتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

دوره في مكافحة التغيرات المناخية:

• إصدار تقارير مثل تقرير فجوة الانبعاثات الذي يقيّم الفجوة بين التزامات الدول ومستويات الانبعاثات الفعلية.

• دعم التكيف مع تغير المناخ من خلال برامج إدارة الموارد المائية والزراعة المستدامة.
• تعزيز الاقتصاد الأخضر وتشجيع الدول على تبني سياسات بيئية مستدامة.

**2.الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) [1] :**

. تأسست عام ١٩٨٨ من قبل الأمم المتحدة وبرنامج UNEP.
. تعتبر المصدر العلمي الأساسي حول التغيرات المناخية.
. تقديم تقارير تقييمية كل بضع سنوات تلخص أحدث الأبحاث العلمية حول المناع.
. تزويد الحكومات بالمعلومات اللازمة لصنع السياسات البيئية.
. إصدار تنبؤات حول مستقبل المناخ بناءً على مستويات الانبعاثات الحالية.

---

**[1] تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية ، تقرير المياه والتنمية السابع ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا ) الامم المتحدة 2018م ص-10 وما بعدها**

**3.منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)**

. تعمل على تعزيز الزراعة المستدامة وتقليل الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الزراعية.
. تدعم مشروعات إدارة الأراضي ومكافحة التصحر، مما يساعد في تقليل آثار تغير المناخ.
. تطلق برامج مثل الزراعة الذكية مناخيًا لتعزيز إنتاجية المحاصيل مع تقليل البصمة الكربونية.

**٤. منظمة الصحة العالمية (WHO)**

• تحذر من التأثيرات الصحية للتغير المناخي مثل زيادة الأمراض المرتبطة بالمناخ (مثل الملاريا وحمى الضنك).
• تقدم سياسات للحد من الآثار الصحية الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة والتلوث الهوائي.
. تدعم برامج الحد من تلوث الهواء وتقليل الوفيات الناتجة عنه.

**5. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)**

. تحمي المواقع الطبيعية المهددة بالتغيرات المناخية مثل الشعاب المرجانية والغابات الاستوائية.
. تعزز التعليم البيئي والتوعية بتغير المناخ عبر المناهج الدراسية والبرامج الثقافية.
. تعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي، مما يساعد في استقرار النظم البيئية.

**ثانيا: المؤسسات المالية الدولية**

**١. صندوق النقد الدولي (IMF)**

. يدعم الاقتصادات المتضررة من التغير المناخي عبر تقديم القروض والمساعدات المالية.
. يشجع الدول على تبني سياسات مالية خضراء عبر فرض ضرائب على الكربون وتقليل الدعم للوقود الأحفوري.
. يعزز الاستثمار في الطاقة المتجددة عبر تقديم تسهيلات مالية للدول النامية.

**٢. البنك الدولي (World Bank)**

- يخصص مليارات الدولارات سنويًا لمشاريع التكيف مع المناخ والطاقة المتجددة.

- يمول مشاريع مثل التحول إلى الطاقة النظيفة إدارة المياه، ومكافحة التصحر
- أطلق برنامج التمويل المناخي لدعم الدول النامية في مواجهة آثار تغير المناخ.

**3.صندوق المناخ الأخضر (GCF)**

- أنشئ في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP16 عام ٢٠١٠ لدعم تحويل المشاريع البيئية في الدول النامية.
- يهدف إلى تحقيق التوازن بين التكيف والتخفيف من التغيرات المناخية عبر دعم مشروعات الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، وإدارة المياه.
- تعهدت الدول المتقدمة بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنويًا للصندوق لمساعدة الدول النامية، ولكن لم يتم تحقيق هذا الهدف بالكامل.

**٤. البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)**

- يمول مشروعات البنية التحتية الخضراء في أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.
- يدعم سياسات الحد من الكربون في المدن الصناعية.

**ثالثًا: المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمنظمات البيئية**

**1. السلام الأخضر (Greenpeace)**

- تعمل على الضغط على الحكومات والشركات الكبرى للحد من انبعاثات الكربون.
- تقود حملات ضد استخدام الوقود الأحفوري والتلوث الصناعي.
- تشجع على استخدام الطاقة المتجددة وحماية الغابات.

**2. الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)**

- يركز على حماية التنوع البيولوجي ومكافحة إزالة الغابات.
- يدعم مشاريع إعادة التحريج وتعزيز الحلول الطبيعية لمواجهة تغير المناخ.
- يعمل مع الحكومات والشركات لتطوير سياسات بيئية مستدامة.

**3.منظمة "٣٥٠.org"**

- تدعو إلى تقليل استخدام الوقود الأحفوري وتقليل نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى ٣٥٠ جزءا في المليون.
- تنظم حملات عالمية للضغط على الحكومات والشركات لتطبيق سياسات مناخية أكثر صرامة.

**٤. الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية البيئية (CAN)[1]**

- تضم أكثر من ١٣٠٠ منظمة غير حكومية تعمل في مجال التغير المناخي.

**تضغط على الحكومات اثناء مؤتمرات الممم المتحدة للمناخ لتعزيز الاتفاقيات البيئية**

**رابعاً مبادرات القطاع الخاص والشركات الدولية**

١- مبادرة RE100

تجمع اكبر الشركات العالميه التي تعهدت باستخدام ١٠٠% من الطاقة المتجددة

**تشمل شركات مثل Google, Apple, Microsoft التي تسعى الى تحقيق الحياد الكربوني**

**٢- مبادرة تحالف الطموح المناخي**

تضم دولاً ومدنا وشركات تسعى الى تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول ٢٠٥٠

تدعم تقنيات الطاقة النظيفة والابتكار البيني

**٣ - المنتدى الاقتصادي العالمي -- (WEF) مبادرة الاقتصاد الدائري**

يشجع على اعادة تدوير وتقليل النفايات لتعزيز الاستدامة البيئية

يدعم الشركات التي تعتمد ع الاقتصاد الدائري بدلاً من الاستهلاك المفرط للموارد

---

**(1) الكتاب د/ محمود محمد منجود ابو الغيط ( دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية )**

## الخاتمة

**تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في وقتنا الراهن، والتي تشكل تحدياً هائلاً طويل الأمد، يطرح تساؤلات صعبة حول قضايا العدالة وحقوق الإنسان سواء بين أبناء الجيل الواحد أو بين أبناء الأجيال المختلفة، وستكون قدرة الإنسانية على إيجاد إجابات مرضية لهذه التساؤلات اختباراً لمدى قدرتنا على بذل الجهود اللازمة لتحمل تبعات أفعالنا ؛ إن تغير المناخ هو تهديد من التهديدات التي شاء القدر أن نواجهها، لا إحدى حقائق الحياة التي حتمها القدر علينا، ومن ثمة وجب علينا مواجهة هذا التهديد قبل أن يتحول إلى أزمة كاملة تطال أجيال المستقبل.**

**النتائج :-**

**1- تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم المشكلات البينية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة، مما يهدد الأمن العالمي وتمثل التغيرات المناخية أكبر تحد عالمي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين نظراً لآثارها وتداعياتها فقد أصبحت أشبه بخطر الحروب على البشرية، الأمر الذي يمكن معه القول بأن قضية التغيرات المناخية تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين.**

**٢- إن قضية التغير المناخي ذات طابع عالمي، ومن ثم فإن أي جهود لصيانة البيئة داخل إقليم الدولة سوف تبقى محدودة الفاعلية، ولذلك فإن عملية حماية البيئة تتطلب مجهودات دولية من خلال التعاون بين كافة الدول فضلاً عن المجهودات الوطنية فهي جزء لا يتجزأ من المجهودات الدولية.**

**٣- لقد مثلت الاجتماعات التي عُقدت بشأن تغير المناخ أهمية بالغة في التوصل إلى إجماع عالمي بين كل الأطراف، حول قضية تتطلب حلولاً عالمية من الجميع، وبالرغم من أن التقدم المثمر في هذا الصدد يحدث بسرعة أقل بكثير مما نحتاجه، إلا أن هذه المجهودات - الطموحة بقدر ضخامة التحدي الذي تواجهه نجحت في أن تجمع كافة الدول بتباين ظروفها، للعمل معاً.**

**- إن المفاوضات الدولية التي جرت قد فشلت بنسبة ما إلى التوصل لقواسم مشتركة كافية لخروج المؤتمرات بالتزامات حقيقية إلا أن التجربة أثبتت أن المؤتمرات الدولية عامة لا تحقق نجاحات فورية، لكنها قد تشكل أرضية مناسبة للوصول إلى اتفاقات لاحقة.**

**-٥ على الرغم من الجهود الدولية التي بذلت لتحقيق الحماية الكافية للبيئة، إلا إنها فشلت في معالجة قضايا البيئة ومشكلاتها بشكل حقيقي، وذلك لوجود عدة**

**شأنا**

**عوامل بالغة الأهمية تفرض نفسها بقوة على قضية حماية البيئة من التأثير في التدابير والإجراءات الرامية لحماية البيئة، وتتمثل هذه العوامل: بالعوامل السياسية والعوامل الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل الأخلاق والوعي البيئي.**

**٦- أهمية دعم الجهود من أجل تعبئة كل الطاقات العلمية والمؤسساتية من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بالحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية. وأصبح التضامن الدولي والإنصاف وتقاسم المسؤوليات ضرورة ملحة لبلورة وتفعيل التدابير الملائمة التي يتعين اتخاذها لمواجهة تغير المناخ.**

**7-رغم الجهود الدولية المبذولة في عقد المؤتمرات، وما انبثقت عنها من اتفاقيات ومعاهدات إلا أنها لم تفض إلى إجراءات ملموسة، ما يعني غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواجهة هذه المشكلة، وتغليب المصالح الخاصة للدول الغنية.**

**8-على المجتمع أن يبادر في المستقبل إلى استخدام التكنولوجيات الخفيضة الكربون، وأن يضمن العمل اللائق للجميع ويعزز المساواة ويبني مدناً مستدامة، ويحافظ على النظم الإيكولوجية الحيوية.**

**التوصيات:**

**أولا: التوصيات علي الصعيد الدولي:**

**١- نوصي بتبني فكرة تطوير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليكون منظمة دولية متخصصة تعمل في إطار الأمم المتحدة على غرار الوكالات و المنظمات الفرعية المتخصصة تحت مسمى "منظمة الأمم المتحدة للبيئة والتغيرات المناخية" علي غرار منظمة اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية**

**٢- نوصي بأن يكون مقر المنظمة الدولية لشئون المناخ مدينة العالمين المصرية.**

**3- نوصي بضرورة التعاون العلمي مع المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية والجامعات عبر أنحاء العالم من أجل تطوير الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بمواجهة التغيرات المناخية والحد من مسبباتها.**

**4- نوصي بسرعة العمل على ترسيخ فكرة أن الأرض أرث مشترك للبشرية جمعاء وأن حماية حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنساني تماشياً وضرورة مجابهة التغيرات المناخية التزام أخلاقي وواجب دول**

## قائمة المراجع


**اولا:- القرآن الكريم**

**ثانيا :- الكتب القانونية والسياسية ( حسب الابجدية ):-**

- **د /بيان محمد الكايد، النظام البيئي (تلوث الهواء، الغلاف الجوي، الاحتباس الحراري ( عمان :دار الراية للنشر، ٢٠١٠م )**
- **د /سهير إبراهيم، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014م،ط1**
- **د /عبد الإله المصطوف، التلوث البيئي أزمة العصر، دار الزهور للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٦**
- **د /عيسي جعيرن ، فعالية الجهود الدولية في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية .**
- **د /محمد عادل عسكر، القانون الدولي للبيئة "تغير المناخ –التحديات والمواجهة- دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣م**
- **د /نيرمين السعدني، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ**

**ثالثا:- الرسائل والاطاريح :-**

- **أ /موج فهد علي ، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥م "دراسة تحليلية"،رسالة ماجستير، كلية الحقوق،جامعة الشرق الأوسط ،2017**

**رابعا:- أبحاث ودوريات :**

- **د/ أحمد أبو الوفا الحماية الدولية للبيئة من التلوث "مع إشارة لبعض التطورات الحديثة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة ، مج: (٤٩)، ١٩٩٣م .**
- **د أنجي أحمد عبد الغني مصطفي ؛ الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية ؛ كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ؛ المجلد 4، العدد 3، يوليو.٢٠١٩**
- **د/ آية قاسي حورية، حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، ٢٠١٤م.**
- **أ باسل حسين زغير الغريري، أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية مجلة السائل العدد ١، ديسمبر ٢٠٠٦م.**
- **د/ بشير جمعة عبد الجبار الكبيسي، الحد من تغير المناخ باستخدام الآليات المرنة التي نص عليها بروتوكول كيوتو ١٩٩٨م، جامعة الأنبار، كلية القانون، الفلوجة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، د. ت.**

- د/ تسعديت بوسعين، مداخلة بعنوان أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة الجزائر نموذجاً)، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة البويرة، 2018/3/10م .
- د/ حصة عبد العزيز المبارك و زكية راضي الحاجي، تحليل أثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحصاء "دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية"،المجلة العربية للدراسات الجغرافية، ع (٢)، أبريل ٢٠١٩ م .
- د ضرار عمر أحمد وجدان التغير المناخي في السودان "دراسة حالة منطقة الخرطوم"، مجلة الدراسات العليا ؛ كلية الدراسات العليا ؛ جامعة النيلين ؛ مجلد (١١) ؛ عدد (٤٤)؛ يوليو ٢٠١٨
- د عاصم الشهابي، "تأثير التغيرات المناخية على صحة الإنسان"، فيلادلفيا الثقافية، العدد ٥، ٢٠٠٩م
- د/ عبد الإله محمد الحسن عبد السلام، الآثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد ٣٣ ؛ يناير؛ ٢٠٠٩
- د/ فتيحة ليتيم، مداخلة بعنوان استراتيجية الاتحاد الدولي لمكافحة تغير المناخ ، الملتقي الوطني حول حماية البيئة ، جامعة سكيكدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ١٧-٦-٢٠١٣
- د/ فتيحة ليتيم، مداخلة بعنوان استراتيجية الاتحاد الدولي لمكافحة تغير المناخ، الملتقى الوطني حول حماية البيئة، جامعة سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٧/٠٦/٢٠١٣م.
- د/ ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وآثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مصر، ع: (٤١) ، يناير ٢٠١٥م .
- أ نيرمين السعدني، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، جويلية، ٢٠٠١م.
- د/ هاجر عروج، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية ، مجلة الباحث
- للدراسات الأكاديمية، العدد ١٣، ٢٠١٨.
- د/ وجدان ضرار عمر أحمد، التغير المناخي في السودان "دراسة حالة منطقة الخرطوم"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج:
- (١١)، ع: (٤٤)، يوليو ٢٠١٨م .


**خامسا:- إعلانات ووثائق وقوانين وقرارات ومواد قانونية :**


- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- التقرير الأول الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ ١٩٩٠م.
- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م المعدل بالقانون رقم 9 لسنة ٢٠٠٩م بشأن حماية البيئة، العدد (٩) مكرر، مارس ٢٠٠٩م.

- **الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من أخطار الكوارث الناجمة عنها ؛ ص ١٣٨**
- **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC منظمة دولية تتبع الأمم المتحدة وتتألف من ثلاثة آلاف من علماء المناخ، وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد وغيرهم. وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته ، يقع مقرها في جنيف "سويسرا" " ولقد تأسست في عام 1988**
- **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠م، القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ٢٠١١م،**
- **التقرير الثالث الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ ( 1995م – 2001م )**
- **التقرير الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 2008م**
- **الاتفاقيةالاطاريةبشأن المناخ 1992م**

**سادسا:-مواقع الانترنت .**

**Google -1**

**chat Gpt -2**